

Distr.: General
15 July 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣
جنيف، من ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣
البند ٢ (ب) من جدول الأعمال
الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لجمهورية ترازيا المتحدة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أطلب تعميم تقرير الاجتماع التحضيري الإقليمي لأفريقيا عن موضوع "الابتكار كعنصر تمكين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة" بوصفه وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي سينظر فيها المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، في إطار البند ٢ (ب) من جدول الأعمال (انظر المرفق). وقد عقد الاجتماع في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ في دار السلام، جمهورية ترازيا المتحدة، في إطار التحضير للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس.

وفي هذا الاجتماع التحضيري الإقليمي، تم النظر في التحديات المرتبطة بكفالة جعل الابتكار عنصراً من عناصر التمكين من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، وذلك على سبيل المساهمة في أعمال الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣ المتعلقة بموضوع "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وترى حكومة جمهورية ترازيا المتحدة أن التقرير سيشكل مساهمة قيمة في المناقشات في جنيف في تموز/يوليه.

(توقيع) توفكو ن. مانونغي

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لجمهورية تزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة

تقرير الاجتماع التحضيري الإقليمي لأفريقيا، أعد كإسهام في الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣

موجز

قبل موعد الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عقد في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، في دار السلام، جمهورية تزانيا المتحدة، اجتماع تحضيري إقليمي بشأن موضوع "الابتكار كعنصر تمكين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة". وسيركز الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣ على دور العلم والتكنولوجيا والابتكار ومدى قدرة الثقافة على النهوض بتحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. واستضافت حكومة جمهورية تزانيا المتحدة الاجتماع التحضيري الإقليمي لأفريقيا، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة.

وضم الاجتماع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الإقليميين، منهم صناع السياسات الوطنيون وممثلو الحكومات المحلية، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والجهات المانحة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تحديد اتجاهات وتحديات العلم والتكنولوجيا والابتكار ومناقشة السياسات والتدخلات المحددة الأهداف من أجل تعزيز الابتكار في المنطقة.

الرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات

الابتكار عامل تمكين حاسم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة

- سيشكل تعزيز الابتكار في جميع أنحاء أفريقيا أنجع وسيلة للتغلب على التحديات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- سيعتمد الانتقال إلى التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على استخدام التكنولوجيات المتكورة. ومن شأن العلم والتكنولوجيا والابتكار أن تكون وسائل فعالة لتحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

- ينبغي أن يشكل العلم والتكنولوجيا والابتكار جزءاً لا يتجزأ من إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
- لا بد من تقوية الشراكات بين أصحاب المصلحة في جميع القطاعات للنهوض بالابتكار كوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة.
- **ضرورة قيام الحكومات بتهيئة ورعاية بيئة شاملة ومواتية للابتكار.**
- لا بد من إطار سليم لوضع السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي للتمكين من تنمية القدرات الابتكارية تمكيناً كاملاً.
- ثمة حاجة إلى التعاون الوثيق فيما بين الجامعات والحكومات والصناعات على النهوض بالابتكار من أجل زيادة إنتاجية الاقتصاد، علاوة على الشراكات فيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- ينبغي أن تكفل البلدان تقديم تعليم عالي الجودة وأن تستثمر في الموارد البشرية استثماراً محدد الأهداف، وهذان مصدران رئيسيان للابتكار في كافة المجتمعات.
- ينبغي للحكومات أن تقدم الحوافز المالية والضريبية والتنظيمية للأنشطة التي تعزز التنمية والابتكار. وينبغي أن تتسق هذه الحوافز مع الأطر التنظيمية وحقوق الملكية الفكرية التي تعزز الابتكار والتطوير.
- **التدابير الإقليمية لتيسير نقل الأفكار يمكن أن تساعد على بناء القدرات وأن تحد من الاختلالات الحالية في الابتكار والتطوير في المنطقة الأفريقية**
- يمكن أن تشمل تدابير الدعم الإقليمي تعزيز الروابط والشراكات الإقليمية بين مختلف أصحاب المصلحة من أجل الاستفادة من التعاون عبر الحدود.
- يمكن أن يكون الشباب مبتكرين ذوي أهمية، لكن الكثير من الشباب المبدعين في المنطقة الأفريقية لا يرتبطون بالمؤسسات أو الجامعات. ولا بد من تحسين إدماجهم في عملية الابتكار.
- **من الأمور الأساسية استقطاب الدعم العالمي للجهود الأفريقية الرامية إلى تعزيز العلم والتكنولوجيا والاستثمار من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة**
- ينبغي أن يعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باحتياجات البلدان الأفريقية وأن يصدر نداءً قوياً من أجل اتباع نهج منسق لدعم جهود أفريقيا الرامية إلى إنشاء البنية

التحتية للابتكار وبناء القدرات اللازمة لتصميم حلول تكنولوجية محلية.

- يجب أن يشدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ما يقدمه العلم والتكنولوجيا والابتكار من إسهام في تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في سياق الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.
- يمكن أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور هام في تعبئة العمل من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا. وينبغي أن يتضمن الإعلان الوزاري للمجلس الذي سيصدر في تموز/يوليه نداءً قوياً من أجل دعم جهود أفريقيا الرامية إلى إنشاء البنية التحتية للابتكار وبناء القدرات اللازمة لتصميم حلول تكنولوجية محلية.

أولاً - مقدمة

- ١ - سيعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تموز/يوليه ٢٠١٣ في جنيف، استعراضه الوزاري السنوي السابع. وسيركز المشاركون في الاستعراض على "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".
- ٢ - وقبل الاستعراض الوزاري السنوي، عقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية بالتعاون مع المكتب الياباني لتسجيل براءات الاختراع الاجتماع التحضيري الإقليمي لأفريقيا. وعقد الاجتماع في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ واستضافته حكومة جمهورية تنزانيا.
- ٣ - وضم هذا الاجتماع مجموعة متنوعة تشمل ما يقرب من ١٠٠ من أصحاب المصلحة الإقليميين من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة لمناقشة كيف يؤدي تعزيز السياسات والتدخلات المحددة الأهداف في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى إحراز مزيد من التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضمان التنمية المستدامة في جميع أنحاء أفريقيا. وأتاح الاجتماع فرصة هامة للبلدان الأفريقية لكي تسهم في الاستعراض الوزاري السنوي، بوسائل منها تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة خلال المناقشات في ثلاثة من اجتماعات المائدة المستديرة.

ثانيا - وقائع جلسات الاجتماع التحضيري الإقليمي

ألف - كلمات الترحيب

٤ - افتتح الاجتماع ألبيريك كاكو، منسق الأمم المتحدة المقيم في جمهورية تنزانيا المتحدة الذي أكد أن بإمكان العلم والتكنولوجيا والابتكار أن تضطلع بدور حاسم في كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل التركيز على العلم والتكنولوجيا والابتكار أيضا فرصة لمتابعة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، والبرازيل في عام ٢٠١٢ والذي ركز بقدر كبير على التكنولوجيات الخضراء. ويمكن أن تكون أوجه التقدم التكنولوجي أيضا طريقة حاسمة لمواجهة التحديات الإنمائية الجديدة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى المزيد من التقدم في بناء القدرات في مجال الملكية الفكرية في البلدان النامية. وشدد السيد كاكو على ضرورة اعتبار الملكية الفكرية قضية من قضايا التنمية، ووجوب إدراجها في أي مناقشة لمسألة الابتكار، ذلك أنهما تحدد قيمة الابتكار وتحوّل الأفكار إلى أصول قابلة للتداول التجاري.

٥ - وذكر فرانسيس غوري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، أن هناك وعيا واسع النطاق بأهمية الابتكار. فالابتكار عنصر رئيسي في النمو الاقتصادي، ومصدر لخلق فرص العمل، كما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين حياة البشر بشكل ملموس. وأضاف أن هناك العديد من السياسات التي تتضافر لتهيئة بيئة ملائمة فعلا للابتكار. والملكية الفكرية أحد العناصر الحاسمة في هذه البيئة. فهي تنقل التكنولوجيا إلى السوق، فتجعلها سلعة قابلة للبيع ويمكن الحصول عليها. وقد تكون أيضا مصدرا للخلاف بسبب المشاكل المتعلقة بإمكانية الحصول على التكنولوجيا، مثلما أثبت ذلك الداعون الدعوة إلى جعل محتوى الإنترنت مجانيا ومفتوحا أو إلى زيادة إمكانيات الحصول على التكنولوجيا لغرض الحد من الأمراض والفقير. وقال السيد غوري إن من أهداف السياسة المتعلقة بالملكية الفكرية بلوغ أعلى درجة من الاستفادة وخلق التوازن بين جميع المصالح المختلفة والمتنافسة، مثل مصالح المنتجين والمستهلكين والمجتمع ككل. وترتبط الملكية الفكرية أيضا ارتباطا وثيقا بالابتكار، وهو أداة أساسية للنجاح الاقتصادي ومصدر حلول للتحديات الاجتماعية. وينبغي أن يكون تعزيز القدرات على الإبداع جزءا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما ينبغي أن يصبح شركاء التنمية مستفيدين حقيقيين من الابتكار.

٦ - وشدد طوشييرو كوسي، المدير العام لإدارة العلامات التجارية والتصميم والشؤون الإدارية بمكتب اليابان لبراءات الاختراع التابع لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان على أن نظم الابتكار القوية أساسية بالنسبة للتنمية في أفريقيا ولتحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية. وأوضح أن أهداف المنظمة العالمية للملكية الفكرية/الصناديق الاستثمارية اليابانية لأفريقيا وأقل البلدان نمواً تتمثل في زيادة وعي الناس بنظم الملكية الفكرية وبالفوائد الناجمة عن استخدامها بشكل فعال؛ وتقديم المساعدة لوضع قوانين الملكية الفكرية وإنشاء مؤسساتها في البلدان المستهدفة، وتعزيز ذلك؛ والمساعدة في تنمية الموارد البشرية في القطاعات العاملة في مجال إدارة واستخدام نظام الملكية الفكرية، مع العمل في تعاون وثيق مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفريقيا. وتشمل أنشطة الصندوق الأخرى عقد حلقات دراسية بشأن تنمية الموارد البشرية وإتاحة فرص الزمالات الدراسية لقادة المستقبل وتنظيم برامج التدريب في طوكيو لمشاركين من البلدان الأفريقية. وسلط السيد كوسي الضوء على أن مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، المقرر عقده في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، سيشيخ فرصة لمناقشة خطط عمل محددة.

باء - الجلسة الافتتاحية: العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانيات التي تنطوي عليها الثقافة لتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٧ - شدد نستور أوسوريو، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، على أهمية الابتكار في تنشئة مجتمعات جيدة الصحة ومتعلمة وشاملة للجميع وكذلك على دوره الأساسي في الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأقر بالتراث الثقافي الغني في أفريقيا، علاوة على الإمكانيات غير المستغلة لسكانها ومواردها. وأبرز أيضاً أهمية كفالة اقتران النمو الاقتصادي برفاه الأجيال الحالية والمقبلة من خلال أهداف التنمية المستدامة القابلة للتطبيق، كما أقر بذلك قادة العالم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأضاف السيد أوسوريو أن الابتكار في أفريقيا أدى إلى تحسين حياة العديد من الناس من خلال تحسين الخدمات من قبيل التقدم المحرز في توسيع نطاق الخدمات المصرفية المتنقلة والابتكارات في مجال الصحة العامة من خلال البحوث التي تُجرى بالتعاون بين المؤسسات الطبية والحكومات. وقد أحرز تقدم ملحوظ في مختلف أنحاء أفريقيا في ما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ولكن لا يزال هناك العديد من التحديات التي يجب التصدي لها. ويلزم بذل جهود أكبر لإقامة الشراكات فيما بين عناصر المجتمع الدولي من أجل تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا وتعميمها. ويمكن التخفيف من التحديات الأخرى عن طريق تحسين الاستثمارات في المجال المالي ومجال الموارد البشرية وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ويدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تنفيذ السياسات الإقليمية لنشر التكنولوجيا والابتكار في أفريقيا.

٨ - وأكد السيد وو هونغبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأمين العام للمؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، على أن تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة حدثت بفضل العلم والتكنولوجيا والابتكار. فالابتكارات تساعد على كسر الحواجز وسد الفجوات، وأثر التكنولوجيات المتنقلة في أفريقيا مثال على ذلك. إلا أن الهياكل الأساسية ليست موزعة بالتساوي وثمة حاجة إلى عمل المزيد من أجل زيادة تعميم إمكانية الحصول على التكنولوجيات الحديثة بكلفة معقولة. وأضاف أن التقدم التكنولوجي عامل هام في تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية المستدامة تتطلب التفاعل المتوازن بين السياسات والعلم والتكنولوجيا والابتكار. أما التكنولوجيات الخضراء فهي أساسية للجميع ويجب أن يصبح توفير الطاقة للجميع حقيقة واقعة. والابتكارات في القطاع الصحي أساسية لكفالة علاج الأمراض بشكل مناسب. ويتطلب الأمن الغذائي إحراز تقدم كبير في استنباط الابتكارات الزراعية وتطبيقها. والتعليم أمر أساسي للابتكار، إذ يجب تشجيع الأطفال على الإبداع والاختراع منذ صغر سنهم. وينبغي أن يشكل التعليم العلمي وتعزيز محو الأمية الرقمية جزءاً لا يتجزأ من المناهج التعليمية. وتكتسي زيادة الاستثمارات والشراكات في مجال البحث والتطوير أهمية، إلى جانب أطر السياسات التكميلية لتطوير الابتكار وتمويله وتسويقه. ومن المهم النظر إلى الابتكار كمنظومة ذات أبعاد عالمية وإقليمية ووطنية ودون وطنية. وينبغي أن يصبح وضع السياسات التي تدمج هذه الأبعاد والتي تكون مصممة حسب السياقات الوطنية والمحلية هدفاً للمجتمع الدولي، وهو ما يتطلب تعاوناً على الصعيد العالمي.

جيم - مناقشة المائدة المستديرة ١: الابتكار كعنصر تمكين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة

٩ - أدار المناقشة مكامي مباراوا، وزير الاتصالات والعلم والتكنولوجيا في جمهورية تنزانيا المتحدة.

١٠ - وقالت مارغريت كامار، وزيرة التعليم العالي والعلم والتكنولوجيا، في كينيا، إن التصدي للتحديات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا سيتطلب تطوير واستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقالت أيضاً إن كينيا اعتمدت إطاراً وطنياً للابتكار ضمن دستورها المنقح لعام ٢٠١٠ يشير إلى الملكية الفكرية للمرة الأولى، واعتمدت مخططاً وطنياً طويل الأجل هو "رؤية كينيا ٢٠٣٠". وأوضحت السيدة كامار أن الإطار يتضمن إنشاء جامعات ومؤسسات أبحاث عامة وخاصة، ويعزز الشراكات والاستثمارات في مجال الابتكار في القطاع الخاص، ويركز على حماية الملكية الفكرية.

وأضافت أن كينيا استخدمت الابتكار في المسائل المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة. وأنشأت الصندوق الوطني للعلم والتكنولوجيا والابتكار في عام ٢٠٠٨ لتمويل الأبحاث والابتكار. وقد دعم الصندوق وضع نماذج أولية، ومشاريع للتسويق والابتكارات في مجالي الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأنشأت كينيا أيضا ثلاث مؤسسات جديدة لتشجيع العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بوسائل منها إنشاء مراكز ابتكار متخصصة، وتمويل الابتكارات التكنولوجية، وزيادة الوعي بحقوق الملكية الفكرية. وأشارت السيدة كامار أيضا إلى أن هناك عدة مبتكرين شباب في كينيا لا يرتبطون بالضرورة بالتعليم العالي، وأن تقديم الدعم لهؤلاء المبتكرين مسألة تنبغي معالجتها.

١١ - وقال بارتيليمي نياسي الأستاذ بمختبر الكيمياء الطبية في كلية العلوم، جامعة ياوندي، إن ثمة أمثلة كثيرة في أفريقيا على السعي إلى تشجيع الابتكار. وأضاف أن من الضروري تعزيز الابتكار في جميع القطاعات بطريقة تعاونية، لكن الأطر اللازمة للابتكار ليست موجودة دائما. وعلاوة على ذلك، يتم تقديم الكثير من الخدمات المتعلقة بالابتكار إلى أشخاص مرتبطين بالتعليم العالي، في حين أن الكثير من الابتكار يأتي من أشخاص غير مرتبطين به، وأكد على وجوب حل هذه المشكلة. وذكر أنه في بعض الأحيان تفتقر أفريقيا للقيادة في مجال الابتكار الأمر الذي ينتج عنه غياب رؤية واضحة وعدم القدرة على تحديد الأولويات. وأشار السيد نياسي إلى كينيا وبوتسوانا باعتبارهما مثالين جيدين على البلدان التي لها أولويات واضحة. وفي العديد من البلدان الأخرى، يتم تحديد الأولوية (أو "الغاية") ولكن هناك مشكلة في التنفيذ ("الطريقة"). وأبرز الحاجة إلى مزيد من التآزر بين الوزارات وأصحاب المصلحة، لتجنب العمل بصفة منعزلة، وذكر أن الابتكار في العديد من البلدان يأتي حاليا من نظام غير مرتب. ولئن كانت أطر السياسات مهمة، فإنه من الضروري أيضا توافر شبكات إقليمية ودولية معنية بالسياسات. وأشار إلى الشبكة الأفريقية لقيادة التصميم والابتكار، ومنتدى البحوث الزراعية في أفريقيا، والمركز الأفريقي لأبحاث التكيف باعتبارها أمثلة جيدة على الشبكات الإقليمية.

١٢ - وقالت بادما غيهل سامبات، رئيسة قسم العلم والتكنولوجيا بشعبة التكنولوجيا واللوجستيات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إن هناك ثلاثة عناصر أساسية للعلم والتكنولوجيا والابتكار ينبغي تناولها: للتكنولوجيا بعد مرتبط بالمنافع العامة، مثل تيسير الحصول على الأدوية والغذاء والمعارف؛ والتكنولوجيا والابتكار أساسيان لتنمية المشاريع الخاصة؛ وللتكنولوجيا والابتكار بعد إنمائي بالغ الأهمية من حيث تضييق الفجوات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وشددت السيدة غيهل سامبات على أن بيئة الابتكار الجيدة الأداء لا تتوقف على الوكالات والقوانين فحسب بل يكون فيها للحوافز دور حاسم. ولدى

تناول الكيفية التي يمكن بها للابتكار أن يساعد على التنمية في أفريقيا، هناك ثلاث مجموعات من المشاكل الكبرى التي يجب معالجتها: (أ) يجب سد الفجوة التكنولوجية من خلال زيادة إمكانية الحصول على التكنولوجيات، بوسائل منها تسخير حقوق الملكية الفكرية لتحقيق الأهداف الإنمائية وتعزيز الابتكار الشامل؛ (ب) يجب الحد من مواطن الضعف الهيكلي للبلدان الأفريقية من خلال التمويل الخاص بالابتكار (فهذا التمويل الذي لا يأتي من الموارد الوطنية فقط، ولكن من المجتمع الدولي أيضا ضروري للغاية، ومهم لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥)؛ (ج) ينبغي تعزيز التعاون والتحالفات بين القطاعات وداخلها من خلال الوسائل والشراكات القائمة، وكذلك بوسائل جديدة، منها خاصة التعاون في ما بين بلدان الجنوب. وعلى الرغم من أهمية التعاون في ما بين بلدان الجنوب، يقول تقرير الأونكتاد بشأن التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٢ إن بإمكان الجنوب أن يكمل جهود البلدان المتقدمة النمو الرامية إلى المساعدة في معالجة مشاكل التكنولوجيا والابتكار بطريقة شاملة، ولكن، لا يمكنه أن يحل محلها.

١٣ - وقال جون غوزييه، مؤسس، أفريكا (Appfrica)، إن مؤسسته التي أنشئت في أوغندا في عام ٢٠٠٨ تعمل في ١٦ بلدا أفريقيا، حيث تحدد المبتكرين الشباب وتقدم لهم الدعم. وأقام مشروع أفريكا، أو "التطبيقات من أجل أفريقيا"، شراكات مع عدة شركات من القطاع الخاص، ووزارة خارجية الولايات المتحدة، والبنك الدولي. ويدعم المشروع القدرات الابتكارية لدى الشباب ويشجعهم على حل المشاكل من خلال استحداث تطبيقات للأجهزة المحمولة تتصدى للمشاكل الاجتماعية. وأوضح السيد غوزييه أن نوع رأس المال المتاح مهم: فحركة رأس المال من الحكومات يمكن أن تكون بطيئة، في حين أن تدفقه من القطاع الخاص أسرع عموما. ومشروع أفريكا الذي هو شركة تستهدف تحقيق الربح، ولكن بهدف إحداث أثر اجتماعي إيجابي يعمل على معالجة هذه المشكلة. وقال السيد غوزييه إن حقوق الإنسان الملكية والفكرية أساسية، ولكنه أكد أن معظم المبتكرين الشباب وشركاتهم الصغيرة لا يملكون الوسائل للاستعانة بمحاميين في بلدان متعددة، مما يحد من قدرتهم على التوسع في بلدان أخرى وحماية مصالحهم وحقوق الملكية الفكرية الواجبة لهم. ولذلك من الضروري تيسير حماية حقوق الملكية الفكرية.

١٤ - وأجرى المشاركون مناقشة واسعة النطاق شملت عدة مسائل. وطلب البعض منهم مزيدا من المعلومات والإيضاحات بشأن المثال الكيني وأدوار المؤسسات الجديدة في ذلك البلد في تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأكد آخرون على أن الانتقال إلى منظور أفريقي في البحث والتطوير وأطر العلم والتكنولوجيا والابتكار مسألة ينبغي التصدي لها، مشددين على أن من المهم أن تحدد البلدان الأفريقية أولوياتها الخاصة ومصادر الموارد

التي تسمح لها بمعالجة هذه المسائل من وجهة نظرها الخاصة، وليس من منظور الجهات المانحة الخارجية. ولئن شدد بعض المشاركين على أن البلدان تفتقر إلى الموارد اللازمة من أجل تهيئة بيئة مواتية للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتحتاج إلى موارد إضافية، ذكر آخرون أن المسألة الأهم تتمثل في كون البلدان لا تمنح الأولوية للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وارتئي أن حماية حقوق الملكية الفكرية هامة وأنه يجب القيام بجهود لدعم المبتكرين الشباب. وتم التسليم بأن حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال البرمجيات أمر صعب ولكنه ليس مستحيلا.

١٥ - وشدد العديد من المشاركين على التعليم والتدريب باعتبارهما أساسيين لتعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار. ودعا عدة مشاركين إلى إصلاح النظم التعليمية الحالية من أجل، زيادة التركيز على التعليم العلمي، بما في ذلك التعليم في سن مبكرة؛ وتوفير حوافز أكثر وأحسن لدراسة العلم والهندسة؛ ووضع هياكل تعليم وتدريب أكثر مرونة وتركيزاً على المعارف والتطبيقات العملية؛ وإيجاد فرص أجدى وأفيد لتوفير تدريب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتم التسليم أيضا بأن هناك العديد من المبتكرين الشباب أو "المستترين" غير المرتبطين بالجامعات. ومن المهم تحديد هؤلاء المبتكرين، مثلا من خلال مسابقات مفتوحة في الابتكار، ووضع إطار محدد لدعمهم يكون خارج النظام الجامعي.

دال - مناقشة المائدة المستديرة ٢: المعارف المحلية والابتكار والتنمية المستدامة: دراسات حالة قطرية

١٦ - ترأس المائدة المستديرة ماكلين سياندا، المسؤول التنفيذي الأول في مركز الابتكار، جنوب أفريقيا.

١٧ - وتكلم إيتا - أوكون باسي إيوا، وزير العلم والتكنولوجيا في نيجيريا، عن نظام الابتكار الوطني في بلده واستخدامه للنهج "اللولي الثلاثي". فهذا النموذج يكفل ممارسة كل من الحكومة والصناعات والجامعات ومؤسسات الأبحاث للبعض من قدرات الجهتين الأخريين مع احتفاظ كل واحدة منها بأدوارها ومسؤوليتها الرئيسية. وقال إن نيجيريا قد أجرت استعراضا لسياستها الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠١٢. ويجري وضع إطار قانوني، جديد ودشنت الحكومة الصندوق الوطني للأبحاث والابتكار مع تعيين رئيس الدولة رئيسا له. وسيشارك الصندوق في تيسير الابتكارات على الصعيد الاتحادي والقطاعي والإقليمي والمحلي وعلى مستوى الولايات. وذكر أيضا أن نظام نيجيريا الوطني الجديد للابتكار يهدف إلى إعادة تعريف الابتكارات لتتعدى البحث والتطوير، لتيسير مجموعة من الحلول الابتكارية التي تؤدي إلى النمو الشامل من أجل الشعب. وشدد على أن نظام الابتكار الجديد يسعى أيضا إلى تعزيز مباشرة الأعمال

الحرية والتركيز على العوامل المحركة الاقتصادية الرئيسية التي من شأنها أن تكفل الاستفادة والاستمرارية والتنوعية. وساق أمثلة على المجالات التي يعتبر فيها تطوير التكنولوجيات أولوية، ولا سيما التكنولوجيا الأحيائية، والهياكل الأساسية، والطاقة، والفضاء، والطب الطبيعي، وعلم الأغذية، من بين أمور أخرى. وأشار أيضا إلى بعض النجاحات التي حققتها نيجيريا مثل زيادة مستوى المعارف والابتكارات المحلية كما يتجلى في عدد مراكز احتضان التكنولوجيا المنشأة، فضلا عن عدد براءات الاختراع المسجلة.

١٨ - وتكلمت نادية زخاري، وزيرة البحث العلمي، في مصر عن أهمية البحث العلمي في مصر، وأشارت إلى زيادة عدد براءات الاختراع المسجلة في مصر من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١١. وقالت إن تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة يستلزم زيادة التفاعل بين أوساط الأعمال التجارية والصناعة، والجامعات ومعاهد الفنون التطبيقية. ويجب تحسين القدرات المتعلقة باختيار واستيعاب وإدماج عمليات النقل الكبيرة للتكنولوجيا من خلال الاستثمار المباشر، بهدف المساعدة على بناء قوة علمية وتكنولوجية محلية. وحذرت السيدة زخاري من الاعتماد الشديد على الأبحاث التي تمولها الحكومة. وتطرق إلى جانب مهم آخر هو حاجة مصر إلى تصميم سياسات وبرامج خاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار تكفل زيادة الأثر المباشر على المجتمع والاقتصاد. وذكرت أن نظام الابتكار في مصر مبني على ثلاث ركائز: '١' نظام تعليم عال؛ '٢' البحث والتطوير؛ '٣' الدعم من الحكومة والقطاع الخاص. وشددت على أن عمليات نقل التكنولوجيا من مؤسسات البحث والتطوير إلى القطاع الخاص والمشاريع قليلة حالياً. وقالت إنه سيكون من المهم لمصر إجراء عدد من الإصلاحات في قطاع التعليم وكذلك اتخاذ مزيد من التدابير لحفز البحث ووضع قوانين من شأنها أن تيسر تطبيق البحث العلمي. وتحدثت أيضا عن بعض الأمثلة الناجحة في مصر، منها مشروع البيولوجيا الجزيئية الذي قامت به وزارة البحث العلمي ومدينة البحث العلمي والتكنولوجيا في الإسكندرية.

١٩ - وتكلم دريسا ديالو، أستاذة بقسم الطب التقليدي في المعهد الوطني للأبحاث العامة بمالي، عن الجهود التي تبذلها مالي منذ عام ١٩٦٨ لإضفاء قيمة مضافة على الأدوية التقليدية وجعلها محركا للتنمية. وقال إن قسم الطب التقليدي يستخدم حوالي ٤٠ شخصا يشكلون جزءا من وزارة التعليم ووزارة الصحة. ويعمل المعهد أيضا بمثابة مركز للتدريب في مرحلة الدراسات العليا. وذكر السيد ديالو أيضا أن مالي قد أنشأت جمعيات لتحفيز زراعة النباتات الطبية التقليدية وتشجيع الصيدليات والأطباء المتخصصين الذين يصنعون أدوية تقليدية محسنة. وأشار إلى أن المعهد يركز أيضا على توحيد مواصفات الأدوية التقليدية لتحسين النوعية وتمكين المنتجين من تحسين عرض الأدوية الذي يشكل جزءا من عملية إضافة القيمة.

ولدعم هذه الأنشطة، يستفيد المعهد من بيع الأدوية والشراكات وكذلك من التمويل المقدم من الحكومة. وأشار السيد ديالو أيضا إلى بعض التحديات. ولا سيما الحاجة إلى تحسين المنتجات، وتيسير استفادة الباحثين من أعمالهم والحاجة إلى هيئة بيئة أكثر دعماً للابتكار.

٢٠ - وقال جورج أووسو إيسيجي، مدير معهد بحوث السياسات العلمية والتكنولوجية، مجلس البحوث العلمية والصناعية في غانا، إن الاقتصاد غير الرسمي مساهم مهم في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في أفريقيا. وأشار إلى مثال غانا حيث يجري القيام بمشروع لاستكشاف الابتكار في الأدوية العشبية داخل القطاع غير الرسمي. وذكر أن النتائج الأولية للمشروع تشير إلى كون السياسات العامة بالغة الأهمية في تعزيز الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي وإلى الحاجة كذلك إلى إطار تحليلي ثبتت جدواه لتشجيع الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي. وشدد السيد إيسيجي على أهمية تصميم آليات الامتلاك حسب السياقات القطرية المحددة.

٢١ - وأثار المشاركون عدة أسئلة ردا على عروض المحاورين. وعلى وجه الخصوص، أعرب العديد منهم على الاهتمام بمواصلة مناقشة كيفية تحسين تبادل المعارف في القطاع غير الرسمي. وأشاروا إلى أن التجارب السابقة تعثرت في كثير من الأحيان بسبب إجماع أصحاب المعارف التقليدية عن الإفادة بخبراتهم. ولوحظ أن تبادل المعلومات عملية تستوجب التزاما كبيرا على مر الزمن لكي يتم بناء الثقة وتحقيق الشفافية، وهناك حاجة أيضا إلى إثبات المنافع المشتركة لتبادل المعارف من أجل الحصول على التعاون.

٢٢ - وأبدى مشاركون آخرون اهتماما بفكرة إنشاء مصادر تمويل مخصصة لدعم العلم والابتكار، غير أنهم أشاروا إلى أنه قد يكون من الصعب تحقيقها. وأكد المحاورون أن من المهم، قبل إنشاء صندوق، أن يكون هناك وضوح في ما يتعلق بالمشاكل التي تحول دون تمويل الاستثمار بحيث يتيسر تحديد أهداف الاستثمار بصورة أفضل. وأشار أيضا إلى أن القطاع الخاص يساهم في الصناديق، ولكن هناك صعوبات في التعاون بين القطاع الخاص والأوساط العلمية تتجاوز مسألة التمويل ويتعين التصدي لها. وقال أحد المحاورين إن هناك العديد من الفرص للحصول على التمويل من مصادر خارجية، غير أنه سيكون من المهم تحسين إمكانية الحصول على هذه المعلومات وفهم الشروط.

هاء - مناقشة المائدة المستديرة ٣: الرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣

٢٣ - تولى رئاسة هذه المائدة المستديرة السيد وو هونغبو وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأمين العام للمؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٤ - وعرض السيد إيوا، وزير العلوم والتكنولوجيا بنيجيريا، عدة نقاط لتوجيه السياسات. فبدأ بالقول إن من المهم إيجاد ثقافة ابتكارية على جميع مستويات الحكم، بما في ذلك إقامة الصلات بين المجموعات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية. وأضاف أنه من المهم أيضا النهوض بالعلوم الإلكترونية والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وينبغي تشجيع النساء والشباب على الانخراط في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بوسائل منها توفير المنح الدراسية. وأوصى بإنشاء حدائق ومتاحف للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز التطوير في ذلك المجال وإنشاء مناطق "سيليكون فالي" أفريقية. ومن العناصر الحاسمة الأخرى وضع أطر لميزانية وتمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار وإنشاء شبكات للنهوض بالتكنولوجيا من أجل تعزيز حقوق الملكية الفكرية والابتكار على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. ويمكن استخدام مثل هذه الشبكات لتعزيز الشراكات بين الجهات المعنية الأفريقية والمتعددة الأطراف. وأخيرا، أوصى السيد إيوا بالتركيز على المشاريع الخاصة ذات الأهداف الواضحة، مثل الفضاء وتكنولوجيا الطاقة الشمسية والموارد المائية وإدارة السواحل.

٢٥ - وسلطت السيدة كامار الضوء على الخطوات التالية لتحسين النهج الإقليمي من أجل النهوض بالابتكار في أفريقيا. وأوصت بإنشاء صندوق إقليمي للابتكار في شرق أفريقيا بمساعدة من الشركاء الإنمائيين. وأضافت أنه ينبغي أيضا تعزيز المنظمات الإقليمية القائمة. وتحديد أفضل الممارسات من شرق وجنوب شرق آسيا ومجموعة البلدان المؤلفة من البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين، وتعلم تلك الممارسات وتكييفها واعتمادها في البلدان الأفريقية. وينبغي تنظيم منافسات إقليمية لمكافحة أفضل الابتكارات في المنطقة. وينبغي إنشاء مراكز احتضان لرعاية الابتكارات عن طريق شراكات بين القطاعين العام والخاص ووضع سياسات وطنية وإقليمية لتهيئة بيئة مؤاتية، مثلا عن طريق سياسات الحوافز الضريبية لتشجيع أصحاب رؤوس أموال المشاريع على المشاركة في الابتكار وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في البحوث. وأوصت السيدة كامار بأن تزيد الحكومات إنفاقها على البحث والتطوير ليلعب ١ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي. وقالت إنه يجب نشر الوعي بالملكية الفكرية وإدراجها في المنهج التعليمي. وأضافت أن الحكومات ينبغي ألا تكون

وحدها المستفيدة من وجود مكاتب للملكية الفكرية بل يمكن أن تكون لمؤسسات التعليم مكاتبها الخاصة لتوجيه التطورات في البحث ورصدها وتطبيقها وتوفير حوافر لاجتذاب الباحثين والاحتفاظ بهم. وقالت في ختام كلمتها إنه ينبغي للحكومات أن تعمل على نحو وثيق مع الشركاء الدوليين لتعزيز القدرات وتيسير الحصول على المعلومات العلمية والتكنولوجية.

٢٦ - وقدّم برونو جان ريشار إيتوا، وزير البحث العلمي ورئيس المجلس الوزاري الأفريقي للعلم والتكنولوجيا، في الكونغو، لمحة عامة عن الفرص والتحديات التي واجهتها البلدان الأفريقية في تنميتها منذ استقلالها. فالقارة الأفريقية، رغم مواردها الكثيرة، لها تاريخ إنمائي معقد اتسم بهشاشة الدول ودوامه النزاعات وانعدام الهياكل الأساسية والفقر والدين. وفي الماضي كان تمويل التنمية غير كاف ولم يكن التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار أولويات. لكن، رغم استمرار التحديات، تم ترسيخ الاستقرار وتشهد أفريقيا الآن تزايد النمو والتنمية والاستثمار. ولمواصلة السير في طريق إيجابي، لا بد للبلدان الأفريقية أن تحدد دورا عادلا وشاملا للابتكار من أجل تحقيق التنمية. ويجب تقدير الابتكار بوصفه ركيزة من ركائز التنمية، (والأمر ليس كذلك حاليا)، ويتعين تشجيع المبتكرين ودعمهم. وأضاف أن أحد التحديات الكبرى يكمن في تعزيز الابتكار عن طريق التعليم العالي إضافة إلى تشجيعه لدى الأشخاص غير المرتبطين بمؤسسات التعليم العالي، كالعاملين في الشركات الصغيرة. وشدد على أن أفريقيا تحتاج إلى ثقافة ابتكار. فلا بد للقادة من تحديد رؤية وإدراجها في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ويتعين إيلاء الاهتمام الواجب للملكية الفكرية بوصفها عنصرا أساسيا لنجاح ثقافة الابتكار والتنمية.

٢٧ - وطرح المشاركون أسئلة حول ما ذكره المحاورون فيما يتعلق بتبادل الموارد البشرية داخل القارة الأفريقية. ولاحظوا أن هناك حواجز أمام تبادل الموارد البشرية، وهذا يصبح بدوره عقبة أمام تبادل الابتكارات. وسلم المحاورون بوجود هذه التحديات. وكانت إحدى التوصيات المقدمة هي القيام جماعيا بوضع استراتيجية لتبادل الموارد، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتبادل الخبراء ومعارفهم. وتم التشديد على أن التدريب عنصر أساسي وأنه لا بد من استثمار مزيد من الموارد في فرص التدريب وتعزيز القدرات. وأكد أحد المحاورين على أن الابتكار بنشاط لا يقتصر على حاملي شهادات الدكتوراه أو الماجستير، بل يمكن أن يسهم فيه أي شخص. ويجب تغيير نظم التعليم بشكل ملائم لتعزيز الابتكار والتركيز عليه، بوسائل منها وضع نظام فعال للمنح الدراسية. وينبغي تحذير البلدان الأفريقية من التنافس فيما يتعلق بعدد شهادات الدكتوراه التي تُمنح؛ فهناك مشاكل خطيرة تتطلب ابتكار حلول، ويجب تشجيع الحلول والتأكيد عليها. ولا بد من التعاون على التوصل إلى هذه الحلول بدلا

من التنافس. وشدد محاور آخر على أن البلدان ينبغي أن تدعم بعضها بعضا عن طريق تقاسم الموارد بوصف ذلك من الأولويات. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تحدد أولوياتها واحتياجاتها في مجال بناء القدرات ثم تحدد أيضا البلدان الأخرى داخل المنطقة الأفريقية التي يمكن التبادل معها.

٢٨ - وفي الجلسة الختامية، استعرض السيد وو وأبرز البعض من الرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات التي تمخضت عنها المناقشات العديدة والمقرر تقديمها إلى الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣:

(أ) هناك حاجة إلى تهيئة مؤاتية تمكن من الابتكار. ويتطلب ذلك إطارا سليما للسياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي وتعاوننا أوثق بين القطاعات وتعلما عالي الجودة واستثمارا محدد الأهداف في الموارد البشرية وحوافز مالية وضريبية وتنظيمية مع ضمان حقوق الملكية الفكرية اللازمة؛

(ب) يعتبر الابتكار أهم العوامل التي تمكن أفريقيا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة، وسيكون تعزيز الابتكار في أفريقيا أنجح وسيلة للتغلب على التحديات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي تعترض سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) يتعين تقديم دعم عالمي لجهود أفريقيا الرامية إلى النهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وينبغي أن يعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذه الضرورة ويدعو إلى زيادة الدعم المقدم لبناء الهياكل الأساسية والقدرات الضرورية للابتكار في أفريقيا. ويجب على المجلس كذلك أن يؤكد على أهمية المساهمة التي يمكن أن تقدمها العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

واو - الجلسة الختامية

٢٩ - أبرز السيد أوسوريو، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، بضعاً من النقاط الرئيسية التي أثرت في الاجتماع، من بينها أهمية الابتكار بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتنمية المستدامة؛ وقدرات أفريقيا الكامنة وضرورة التصدي لمسألة مواردها المحدودة؛ ودور الشباب والاعتراف بأن المبتكرين المحتملين ليسوا جميعاً مرتبطين بالمؤسسات أو الجامعات؛ وتمويل الابتكار وتحديد الأولويات ووضع سياسات واضحة وإقامة شراكات بين الحكومات

والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وقال السيد أوسوريو إن هناك ثلاثة شروط لازمة لزيادة فعالية نظم العلوم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الوطني هي: أطر السياسات والقدرة المؤسسية؛ والحوافز المالية والضريبية والتنظيمية، إلى جانب إرساء حقوق الملكية الفكرية اللازمة؛ والتدابير السياساتية لتعزيز التآزر والشراكات عبر طائفة عريضة من الجهات المعنية. ويمكن أن يساعد اتخاذ تدابير إقليمية رامية إلى تيسير نقل الأفكار في بناء القدرات والحد من أوجه اختلال التوازن الحالية التي تشوب الابتكار والتطوير في المنطقة الأفريقية. ويعتزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستفادة من هذه المناسبة على الصعيد العالمي لكفالة إقامة شراكات أقوى مع أفريقيا بهدف دعم استخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار بفعالية من أجل التنمية المستدامة. وشجع السيد أوسوريو المشاركين على أن يواصلوا مواكبة أعمال المجلس بعد هذا الاجتماع الإقليمي ودعاهم إلى حضور الاستعراض الوزاري السنوي المقرر عقده في تموز/يوليه بجنيف.

٣٠ - وضرب جوفري أونياما، نائب المدير العام المعني بالتعاون من أجل التنمية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مثل الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف لبيان أن البلدان الأفريقية في وضع مححف من حيث القدرة على المساومة. غير أن النظام والإطار المتعددي الأطراف يتيحان فرصاً أكثر للبلدان النامية، والعدد الكبير من البلدان النامية يعني أنه يمكن أن يكون لها تأثير أكبر من حيث القدرة على المساواة فيما يتصل بالاتفاقات الدولية. وأعرب عن تفاؤله لأنه يمكن في سياق الاستعراض الوزاري السنوي أن يكون وضع إطار متعدد الأطراف للتنمية المستدامة مسألة جوهرية في مجالات الملكية الفكرية والابتكار. وأضاف أن الابتكار يفضي إلى وصول إبداع العقل إلى السوق وأن الملكية الفكرية تجعل ذلك ممكناً وذكر عدة تحديات رئيسية، مثل أهمية وضع استراتيجيات ملائمة للابتكار والملكية الفكرية بالنسبة للبلدان الأفريقية، ووضع إطار تنظيمي متوازن لتهيئة بيئة مؤاتية، وتوافر الإطار المؤسسي، وبناء القدرات، وأهمية التمويل الحكومي للبحث والتطوير. وشدد على أهمية استخدام الابتكار كأداة للتنمية المستدامة والمضي قدماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأهمية إدراج الابتكار والملكية الفكرية في جدول الأعمال العالمي بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

٣١ - وشكر حسن ماشيندا، المدير العام للجنة العلوم والتكنولوجيا في ترازيا جميع الحاضرين باسم حكومة جمهورية ترازيا المتحدة على مشاركتهم في الاجتماع. وشدد على أن أهم رسالة من الرسائل المتعلقة بالسياسات المنبثقة من الاجتماع هي أهمية تهيئة بيئة مؤاتية وداعمة للابتكار. وأبلغ المشاركين أيضاً عن اجتماع متصل بالموضوع من المقرر عقده في جمهورية ترازيا المتحدة في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه هو حوار الشراكة

الذكية العالمي لعام ٢٠١٣، الذي تنظمه حركة الشراكة الذكية التابعة لمنظمة شراكة الكومنولث من أجل إدارة التكنولوجيا، وسيتناول سبل تسخير التكنولوجيا لأغراض الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا.

ثالثاً - الرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات

٣٢ - تمخضت المناقشات عن الرسائل الرئيسية التالية المتعلقة بالسياسات:

(أ) تشكل زيادة الابتكار في جميع أنحاء أفريقيا أنجع وسيلة للتغلب على التحديات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) سيكون الانتقال إلى التنمية المستدامة متوقفاً بقدر كبير على استخدام التكنولوجيات الابتكارية. وستكون العلوم والتكنولوجيا والابتكار أيضاً وسائل فعالة لتحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

(ج) ينبغي أن تكون العلوم والتكنولوجيا والابتكار جزءاً لا يتجزأ من الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥؛

(د) لا بد من إقامة شراكات أقوى بين الجهات المعنية في جميع القطاعات لتعزيز الابتكار بوصف ذلك وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة؛

(هـ) يتعين وضع أطر سليمة للسياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي للمساعدة على تنمية القدرات الابتكارية؛

(و) لا بد من التعاون الوثيق بين الجامعات والحكومات والدوائر الصناعية لرعاية الابتكار من أجل زيادة إنتاجية الاقتصاد، ولا بد من إقامة شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

(ز) ينبغي للبلدان أن تكفل تعليماً عالي الجودة واستثماراً محدد الأهداف في الموارد البشرية، ذلك أنها المصدر الرئيسي للابتكار في كافة المجتمعات؛

(ح) ينبغي للحكومات أن تتيح حوافز مالية وضريبية وتنظيمية للأنشطة التي تشجع التطوير والابتكار. وينبغي أن تكون هذه الحوافز متسقة مع الأطر التنظيمية وحقوق الملكية الفكرية اللازمة التي تشجع الابتكار والتطوير؛

(ط) يمكن أن تشمل تدابير الدعم الإقليمي تعزيز الروابط والشراكات الإقليمية بين مختلف الجهات المعنية للاستفادة من التعاون عبر الحدود؛

(ي) يمكن أن يضطلع الشباب بدور ابتكاري هام، إلا أن العديد من المبتكرين في المنطقة الأفريقية غير مرتبطين بمؤسسات أو جامعات، ويجب إشراكهم على نحو أفضل في عملية الابتكار؛

(ك) ينبغي أن يدرك المجلس الاقتصادي والاجتماعي احتياجات البلدان الأفريقية ويوجه نداء قويا إلى اتباع نهج منسق في دعم الجهود الأفريقية الرامية إلى بناء الهياكل الأساسية للابتكار والقدرات اللازمة لاستنباط حلول تكنولوجية محلية؛

(ل) يجب أن يشدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المساهمة التي يمكن أن تقدمها العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما ضمن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥؛

(م) يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤدي دورا هاما في حفز العمل من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا. وينبغي أن يتضمن الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيصدره المجلس في تموز/يوليه نداء قويا إلى دعم جهود أفريقيا الرامية إلى بناء الهياكل الأساسية اللازمة للابتكار والقدرات المحلية لاستنباط حلول التكنولوجيا.